العدد ١٥ – المجلد الرابع – شتاء ٢٠١٦

تبيّن

Tabayyun

للدراسات الفكرية والثقافية

فصلية محكّمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

في هذا العدد

هيرمان باري
السيميوطيقا باعتبارها مشروعًا براديغميًا في تاريخ الفلسفة

بشير ربّوح
إدوارد سعيد والفلسفة

محمد الداهي
حدود التخييلي والتاريخي في تجربة جرجي زيدان الروائية

عباس الحاج الأمين
عنف اللغة ولغة العنف في المشهد السياسي في السودان

محمد همام
العنف اللغوي في الخطاب السياسي المغربي

علي الصالح مولى
ثقافة النحر وحِرَفة قطع الرؤوس.. أية معقولية؟

نديم منصوري
مشاهد العنف عبر وسائط الاتصال الحديثة: مخاطر ومخاوف

المحتويات

دراسات وأبحاث ٥

هيرمان باري
السيميوطيقا باعتبارها مشروعًا براديغميًا في تاريخ الفلسفة ٧
ترجمة: عبد المجيد نوسي

بشير ربّوح
إدوارد سعيد والفلسفة ٢٣

محمد الداهي
حدود التخييلي والتاريخي في تجربة جرجي زيدان الروائية ٣٩

عباس الحاج الأمين
عنف اللغة ولغة العنف في المشهد السياسي في السودان ٧٣

محمد همام
العنف اللغوي في الخطاب السياسي المغربي ٩٣

علي الصالح مُولَى
ثقافة النحر وحِرْفة قطع الرؤوس.. أية معقولية؟ ١٠٩

نديم منصوري
مشاهد العنف عبر وسائط الاتصال الحديثة: مخاطر ومخاوف ١٢٩

من المكتبة ١٤٧

إدريس الخضراوي
دور الناقد وحالة ما بعد الحداثة: قراءة في كتاب «موت الناقد» ١٤٩

محمد اشويكة
التاريخ والسينما: قراءة في كتاب «عن التاريخ: طارق علي وأوليفر ستون يتحادثان» ١٥٩

مناقشات ومراجعات ١٦٥

وجيه كوثراني
قراءة في مشروع عزمي بشارة (٢): العلمانية والعلمنة: الصيرورة الفكرية (٢) ١٦٧

بوشعيب الساوري
الغير وسيطًا لمعرفة الأنا في الرحلة الأوروبية ١٨٥

أنطوان دانشان
الحياة الإنسانية بمنطق الفيزياء والبيولوجيا: قراءة في كتاب «ما الحياة؟» ١٩٣
ترجمة: قوعيش جمال الدين

عباس الحاج الأمين*

عنف اللغة ولغة العنف في المشهد السياسي في السودان

ملامح من تجلياتهما الراهنة ورؤىً بشأن مآلاتهما المستقبلية

تعالج هذه الورقة، كما يشي عنوانها، قضيتين أساسيتين هما: عنف اللغة ولغة العنف في المشهد السياسي الراهن في السودان، وتركِّز على الفترة منذ مجيء نظام الإنقاذ في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩ حتى تموز/يوليو ٢٠١٥، تاريخ كتابتها. وتومئ ـ بدءًا ـ إلى أن القصد من مقاربة العنف السياسي في الساحة السودانية بهذه الثنائية، أو دراسته على المستويين الرمزي والمادي، هو قصد منهجي وإجرائي محض، الهدف منه، في المقام الأول، تسليط الضوء ـ ما أمكن ـ على مظان العنف وبؤره على هذين المستويين فقط، مع تأكيد أن ظاهرة العنف، بأشكاله وصوره كافة، واضحة في المشهد السياسي في السودان وضوح الشمس. وما تتطلع الورقة إليه، كي تتسم بالجِدّة والإضافة، هو نقد هذه الظاهرة والتنبُّه إلى تداعياتها السلبية، والتنبُّوء بمآلاتها الوخيمة التي ستكون أشد وبالاً وأوقع إيلامًا على المجتمع السوداني، فتهزُّ كيانه هزًّا أكثر ممّا هو حاصل الآن.

تكتسب الورقة مبررها من وجوه عدة، منها أن ظاهرة العنف في المشهد السياسي في السودان بشكل عام، لم تحظَ بالدراسة العلمية الكافية، ولم يُسبَر غورها حتى الآن، ناهيك عن دراسة الجزئية التي تعالجها الورقة. وإذا كان ثمة دراسات بشأن العنف، فهي علاوة على أنها شحيحة، مقارنةً بضخامة حجم الظاهرة وخطورتها، فإن معظمها حصر نفسه في محيط العنف الطلابي في الجامعات السودانية أو في محيط العنف النوعي. وتجدر الإشارة هنا ـ على سبيل التمثيل لا الحصر ـ دراسة

* معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، الخرطوم، السودان.

عبد الله علي إبراهيم المعنونة بـ«العنف الطلابي في الجامعات: مدخل إليه ومخرج منه»[١]، ودراسة وائل طه محيي الدِّين المعنونة بـ «ظاهرة الصراع السياسي في اتحاد طلاب جامعة الخرطوم»[٢]. كما أن هناك بضع دراسات عن العنف النوعي في السودان، منها ما نفَّذها أفراد نحو الجهد التجميعي القيّم الذي قام به عبد الماجد عليش، والمعنون بـ«الأقوال والأفعال ضد النساء والأطفال»[٣]، ومنها ما نفَّذتها مؤسسات، مثل مركز دراسات النوع في جامعة الأحفاد للبنات، ومركز سالْمَة لدراسات الجَنْدَر، والمركز الإقليمي للتنمية البشرية. هذا بالإضافة إلى دراسة أحمد الضَّو التي عالجت ظاهرة العنف السياسي غير الرسمي في السودان[٤].

لقد استشرت ظاهرة العنف اللغوي في الخطاب السياسي في السودان، شأنه شأن الخطاب السياسي في بعض الأقطار العربية إبان ثورات الربيع العربي، بشكل سافر يغري بالوقوف عندها وتأملها بالدراسة والتحليل. بَلْهَ إن ظاهرة العنف اللغوي أضحت من سمات الإعلام العربي البارزة، حتى أمست البرامج الإذاعية السياسية التي تخلو من السب والشتم والبذاءة اللغوية نادرة للغاية، وهذا باب للبحث واسع.

تنطلق الورقة من فرضيات ثلاث يمكن تبيانها في: **أولًا**، أن العنف الممارس ضد اللغة عند جلِّ الفاعلين في مضمار **السياسة** السودانية، يصدر معظمه عن أولئك الذين ولجوا الساحة السياسية من دون مؤهلات دراسية أكاديمية تؤهِّلهم لتقلُّد مناصب سنِية في أروقة حكم بلد كالسودان، بكلِّ ما فيه من مكوِّنات عِرقية ودينية ولغوية وجغرافية... إلخ متنوعةٍ جدًّا. ويمكن وصف أضراب هؤلاء الفاعلين بأنصاف المتعلِّمين، أو تحديدًا بالعاطلين من المعرفة باللغة العربية العالية؛ بخلاف أولئك الذين ولجُوها من باب العلم والأدب الرفيعين. **ثانيًا**، أن عنف اللغة يفضي ـ لا محالة ـ إلى عنف مادي. بعبارة أخرى، عندما تعجز اللغة عن التعبير عن مكنونات السياسي فإنه يلجأ إلى لغة العنف، كأنه يستدعي القول العربي المأثور في حقل التطبيب الشعبي: «آخر العلاج الكي». **ثالثًا**، أن ظاهرة العنف بمختلف صورها وأشكالها ترتفع وتائرها، وتزداد حدَّة في ظل الأنظمة العسكرية الشمولية، وتهييء هذه الأنظمة المناخ المواتي لشيوع العنف.

لاختبار صدق الفرضيات المشار إليها أعلاه، تتوسل الورقة بمناهج مختلفة؛ تتمثل في: المنهاج التاريخي الذي يساعد في تقديم إشارات تاريخية عن الظاهرة، لا بغرض تأثيلِها ومعرفة جذورها التاريخية في الماضي السوداني السحيق، فهذا قد يحيد بالورقة عن مسارها ويصرفها عن موضوعها الأساسي، وإنما بغرض إعطاء نبذة تاريخية موجزة عن هذه الظاهرة في تاريخ السودان المعاصر، أي

(١) عبد الله علي إبراهيم، **الثقافة والديمقراطية في السودان**، ط ٢ (القاهرة: دار الأمين للنشر، ١٩٩٩).
(٢) وائل طه محي الدِّين، «ظاهرة الصراع السياسي في اتحاد طلاب جامعة الخرطوم،» (بحث تكميلي لنيل شهادة بكالريوس العلوم السياسي، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٩).
(٣) **الأقوال والأفعال ضد النساء والأطفال خلال الأعوام ١٩٨٤ ـ ٢٠٠٩**، جمعها وعلق عليها عبد الماجد عليش محمد (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠).
(٤) أحمد الضو أحمد موسى، «ظاهرة العنف السياسي في السودان: دراسة تحليلية مقارنة، ١٩٥٦ ـ ١٩٩٦،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ١٩٩٨).

ما بعد الاستعمار ونشوء الدولة الوطنية أو القُطرية. ولربما يكون في انتخاب هذه الإشارات التاريخية المعاصرة، ولا سيما أنها منتخَبة من عهود أنظمة متباينة (أنظمة شمولية وأخرى ديمقراطية)، مساهمة في الكشف عن قياس الظاهرة، علوًّا وانحسارًا، من عهد إلى آخر. كما أنه يساهم في الوصول إلى نتائج علمية محايدة، تنفي عنها تهمة التحيز لنظام ما ضد نظام آخر. وبجانب المنهاج التاريخي، تستعين الورقة بالمنهاج الوصفي بُغية توصيف الظاهرة، توطئةً لدراستها وتحليلها بإعمال مناهج التحليل، منها منهاج التحليل اللغوي النقدي للخطاب السياسي في ما يخصُّ عنف اللغة.

قبل الخوض في تفصيلات السرد التاريخي والتوصيف والتحليل، تعرف الورقة بالمفاهيم والمصطلحات الرئيسية التي تشكل لُحمتها وسُداتها، وهي **العنف** و**عنف اللغة** و**لغة العنف** و**العنف السياسي**.

العنف

يعدُّ مفهوم العنف من المفاهيم الاجتماعية التي تصعب الإحاطة بها وتعريفها تعريفًا جامعًا مانعًا، نظرًا إلى اتسام ظاهرة العنف بالتعقيد والتداخل. وتتعدّد صور العنف وأشكاله، وتتنوّع دوافعه وأسبابه، وتتباين مستويات ممارسته. كما أن للظاهرة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية. علاوة على ذلك، هناك مفاهيم عدة لها وشائج متينة مع هذا المفهوم، نحو الإيذاء والإساءة والعدوان والضَّرب، وأشباهها. ويُستخدم بعضها أحيانًا مرادفًا لمفهوم العنف؛ فمصطلح الإساءة مثلًا يرد عند بعض الباحثين مرادفًا لمصطلح العنف، ويُقصد به أي فعل يقوم به أفراد الأسرة بقصد إيقاع الضرر بشخص آخر، والإساءة البدنية هي أول أشكال العنف الذي يتضمَّن صورًا كثيرة للإيذاء، تبدأ بالضرب المبرح وتنتهي بالقتل[٥]. ومن خلال مراجعة الباحث بعض الأدبيات التي طرقت موضوع العنف، وجد أن جلَّها يتفق على أن العنف إمّا لفظي وإمّا جسدي، وأن نتاجه دائمًا أذىً جسدي أو نفسي، وهذان هما العنصران الرئيسيان اللذان تدور تعريفات مفهوم العنف في فلكيهما. لذا، يمكن الورقة تبنّي أي منها، نحو التعريف القائل «إن العنف أي فعلٍ لفظي أو بدني، أو إكراه موجَّه إلى شخص، ويتسبَّب عنه أذىً جسدي أو نفسي أو حرمان، ويعمل علَى وضع الشَّخص في مرتبة أدنى»[٦].

لئلّا تذهب الورقة بعيدًا في مَهامه التعريفات الوفيرة التي طرحها الباحثون في مختلف الاختصاصات، فإنها تكتفي بالنظر إلى المادة العنفية المراد دراستها وتحليلها ههنا، من خلال زوايا ثلاث: **أولاها**، الزاوية النفسية التي يظهر فيها العنف على شكل تعبير انفعالي، أو انفجار للقوة، يتخذ صيغة لا تخضع للعقل، فيظهر في شكل سلوك عدواني، وبالتالي يُعرّف العنف نفسيًا ـ من وجهة نظر علماء النفس ـ بأنه نمط من السلوك الذي تنتج منه حالة إحباط مصحوبة بعلامات توتر، وينطوي على قصد إلحاق الضرر بكائن حي. ويتحدّد العنف كاستجابة لمثير خارجي تتجلَّى في شكل فعل يكون

(٥) فاطمة أمين أحمد، «مقياس العنف الأسري،» **دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية** (حلوان)، العدد ٦ (١٩٩٩)، ص ١٩.

(6) Lori Heise, Jacqueline Pitanguy and Adrienne Germain, *Violence against Women: The Hidden Health Burden*, World Bank Discussion Papers; 255 (Washington, DC: World Bank, c1994), p. 47.

مشحونًا بانفعالات الغضب والهياج والمعاداة، ويرتبط بغريزة الموت والعدوانية لدى الفرد. **ثانيتها**، الزاوية الأخلاقية، وفيها يتمثل العنف في الاعتداء على مِلكية الآخر وحريته. ويتجلَّى هذا المفهوم الأخلاقي للعنف في مواقف بعض الفلاسفة، وفي الخلفية النظرية للقوانين وأدبيات حقوق الإنسان. **ثالثتها**، الزاوية السياسية، حيث يُفسر العنف على أنه استخدام للقوة من أجل الاستيلاء على السلطة أو الحفاظ عليها، أو استغلالها في تحقيق أهداف مشروعة وأهداف غير مشروعة. ويبرز هذا التصوُّر في كثير من النظريات السياسية والفلسفية التي ربطت العنف بالصراعات الاجتماعية بين الفئات ذات المصالح المتنافرة[٧].

عنف اللغة

ينطوي مفهوم «عنف اللغة» على دلالات كثيرة، منها العنف الذي تمارسه اللغة على الإنسان، ويتجلَّى هذا في حالة صراع الكاتب مع اللغة، في إطار بحثه عن لغته الخاصة. والبحث عن لغة خاصة يسبِّب للكاتب كآبة وألمًا حادَّين؛ فالكتابة وجعٌ جسدي، كما عبَّر عنه الشاعر العربي القديم الفرزدق حين قال: «قول بيت شعر أصعب عليَّ من خلع ضرس». وفي السياق ذاته، يشبِّه الشاعر محمد عبد الحي اللغة بالحيوان الآبد، ويعاني الشاعر لترويضها وكبح جماحها، ويتمُّ له هذا الكَبح عن طريق قوة إلهية (وحي)، فمن يكبح جوهر اللغة يكبح الشعر، فجوهر اللغة ـ وهو جوهر الشعر ـ وحي من الله[٨].

ثم هناك العنف الواقع من الإنسان على اللغة ذاتها؛ إذ إن العنف بين الإنسان واللغة متبادل. فالإنسان يمارس القمع مع لغته، يقمع مفردات وتعبيرات وتراكيب باعتبارها إمّا من مظاهر الفساد وإمّا من الكلام الذي لا يجوز قوله والتلفُّظ به، فيفرض عليها صنوفًا من القيود المعيارية الصارمة. إلا أن هذا الكلام يتمرد على قيوده وأغلاله، وينتفض في شكل طرفة ساخرة من الأنظمة اللغوية، أو في شكل هذيان. ومن مظاهر القمع التي يتوارى خلفها حراس اللغة مفهوم الفساد، وهو مفهوم يلازم اللغات كلها، ويكون بالمرصاد لجميع الناطقين، ولا ينجو منه حتى من لا يرى العالم إلا تجلياتٍ لغوية[٩]. وقد درس جان جاك لُوسَركِل (J. Lecercle) المقموعَ من اللغة وسمَّاه «المتبقِّي»، أي المتروك والمهمَل والمنبوذ أو المطرود من جنة الاستعمال وحرَم المعاجم. ويفترض لوسركل أن الصراعات اللغوية ما هي إلا ضرب من العنف ساحته المجتمعات البشرية والطبقات الاجتماعية[١٠].

يتجلَّى عنف الإنسان ضد اللغة في الأنظمة أيضًا، أو ما يُعرف بـ«النحو»؛ فالنحو المكتوب ما هو إلا نظام بشري يصطفي من الاحتمالات الكثيرة التي تحتضنها اللغة جزءًا يسيرًا يسمح بتشييده وتأسيسه.

---

(٧) نجاة الرازي، **العنف المنزلي بعض عناصر التعريف والتشخيص** (الرياض: مركز المعلومات وأبحاث الأسرة، مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج، ٢٠٠٤)، ص ١١.

(٨) في حوار أجرته مع عبد الحي الصحافية رباب حسب الله، نشر في: **حروف** (الخرطوم)، السنة ١، العددان ٢ ـ ٣ (كانون الأول/ديسمبر ـ آذار/مارس ١٩٩١)، ص ١٣٢.

(٩) «اللغة والعنف،» **الشرق الأوسط** (الرياض)، ٢٠٠٥/٩/٧.

(١٠) جان جاك لوسركل، **عنف اللغة**، ترجمة وتقديم محمد بدوي؛ مراجعة سعد مصلوح (بيروت: الدار العربية للعلوم؛ المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥)، ص ٤٢ وما بعدها.

والأنظمة النحوية لا يمكنها أن تُولَد وتتكوّن إلا عبر الإقصاء والإلغاء والقمع لعناصر لغوية كثيرة، منها الصوتي والتركيبي والدلالي، كما لو أن تشييد «النحو» لا يقوم إلا على جثث الكلمات ورفات التراكيب. ويستمتع الإنسان بارتكاب «الإثم اللغوي» أو «السِّفاح اللغوي»، على حدِّ تعبير لوسركل، لأن هذا العنف الذي يمارسه ضد تراكيبها يضيف إليها الحيوية(١١).

ثم العنف الذي يمارسه الإنسان على الآخَر متخذًا فيه اللغة مَطيةً، وهو ما يُعرف بـ«العنف اللغوي أو العنف اللفظي»؛ فوقْع الكلمة على الجسد أمضُّ من وقع السنان. وبعض الكلمات تترك تغيرات على الجسد، كالكلمات التي «تخدش» الحياء أو «تجرح» مشاعر الناس؛ هذا الخدش أو الجَرح ليس تعبيرًا مجازيًا، أو تعبيرًا عن واقع اجتماعي منقرض؛ إذ نلحظ ملامح الوجه عند سماع الكلمات التي تُخجِل. ويبين عدد كبير من الدراسات اللسانية أن ظاهرة العنف اللفظي، المتمثلة أساسًا في قول الكلام البذيء والسب والشتم، قاسم مشترك بين جميع اللغات الإنسانية(١٢).

إن النظر إلى العنف اللفظي البيّن، مثل السب أو الشتم والكلام البذيء عامة، من منظور لساني بحت لَيبينُ أن أي تفوُّه بالسب أو الشتم يمثّل عملية تنفيس مؤقتة، يتمكَّن بواسطتها الشَّاتم من تمييز نفسه (الفاعل) في مرتبة أعلى من المشتوم (المفعول به)، وبذلك يشعر بالراحة النفسية. وكثيرًا ما يشبِّه اللسانيون العنف اللفظي بتعويض للعنف الجسدي أو كمرحلة وسطى أو متقدمة للعنف الجسدي. وقد بيّن كثير من الأبحاث كيف أن الكلام البذيء تحوَّل من المستوى الفردي أو المجموعاتي إلى عنف جسدي. كما يتضمن العنف اللفظي البيّن الكثير من التمييز؛ فالشاتم يقول للمشتوم بطريقة ما إنه ينتمي إلى مجموعة أرقى، وإن المشتوم لا ينتمي إلى هذه المجموعة، سواء كان التمييز عِرقيًا أو طائفيًا أو نوعيًا أو جهويًا. كما تبين الدراسات اللسانية أن الشَّاتم والمشتوم كثيرًا ما يفقدان السيطرة على عملية تبادل العنف اللفظي؛ فإذا بشتيمة قد تبدو تافهة وعادية تُفضي إلى سيل عارم من الألفاظ النابية، وقد يتحوَّل العنف اللفظي، في كثير من الأحوال، إلى عنف جسدي قد يؤدِّي أحيانًا إلى الموت أو السجن(١٣). وتشتغل الورقة على النوعين الأخيرين من العنف، عنف اللغة، ونعني به العنف الذي يمارسه الخطاب السياسي في السودان ضد اللغة، والعنف اللغوي/اللفظي/اللساني الذي يوجِّهه الفاعل السياسي ضد الآخر، بغرض نفيه وإقصائه وتهميشه، أو بغرض التدليس وتغييب الوعي وحجب الحقائق، كما سيتضح لاحقًا.

إشارات تاريخية

في هذه الجزئية بعض لمحات تاريخية معاصرة عن عنف السوداني ضد الآخر (السوداني أيضًا)، مؤشرة إلى أحداث فارقة شهدت عنفًا مؤسفًا لا يزال صداه عالقًا في الذاكرة الجمعية الراهنة. ونعني

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٠.
(١٢) **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٥/٩/٧م.
(١٣) مها أبو عين، «العنف اللفظي قاتل مأجور بألسنتنا فلنقطعها قبل أن تحوّل أحلامنا الى رماد،» (دراسة نموذجية إحصائية على الحال في فلسطين مقدمة الى مركز المراة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) (مسابقة خاصة بالعنف ضد المرأة ـ تجارب عربية)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.genderclearinghouse.org/upload/Assets/Documents/pdf/8Palestine.pdf>.

بالمعاصرة هنا الفترة منذ أن نال السودانيون استقلالهم وكوَّنوا دولتهم الوطنية في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، حتى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩. هذا التقسيم إجرائي أيضًا، ليقيننا أن الأحداث التاريخية لا ينبت بعضها عن بعض، وأنها بمثابة حلقات في سلسلة واحدة مترابطة، وهي متصلة كذلك ببنية المجتمع وحركته، تستمد سيرورتها وحيويتها من سيرورة المجتمع وحيويته.

إن اتخاذنا تاريخ الاستقلال نقطة للسرد التاريخي هنا لا يعني ـ بالطبع ـ أن العنف في السودان بدأ مع نشأة الدولة الوطنية «ما بعد الاستعمارية»، فهذا ما لم يخطر لنا على بال. ويمكن القول ـ بدءًا ـ إن قدر السودانيين ألا ينعموا بسَلم مستوطِن، وأن يظلوا في حالة حرب وعنف دائمين، لأسباب شتى يضيق المجال عن الخوض فيها. فقد اشتعلت نيران الحرب، وما تمخَّض عنها من عنف وبيل تحمَّل عقباه المواطن السوداني، قُبيل الاستقلال بأشهر معدودات؛ ولكن لغة الخطاب السياسي السوداني، التي لطالما اتسمت بالتعمية وطمس الحقائق، أخفتها وقلَّلت من شأنها. ففي ١٨ آب/أغسطس ١٩٥٥، اتقدت جذوة الحرب في توريت في جنوب السودان، وفُسر ذلك بأنه «تمرد». ولفظة «تمرد» التي تطَّرد كثيرًا في الخطاب السياسي لتتوارى خلفها السلطات التي تعاقبت على حكم السودان إلى الآن، هي نتاج ذهنية «الأفندية» الذين تشربوا العقلية الإدارية الإنكليزية[١٤]. وبدت حرب الجنوب تمردًا وعصيانًا، وأحيانًا كان يُعترف بالعنف المتبادَل بين «المتمردين» و«الحكومة» كالآتي: «بعد بروز المنظمة، شن رجال الأنَانيا حرب عصابات في جميع أنحاء الجنوب. قادت هجماتهم والعمليات الانتقامية التي قام بها الجيش إلى احتراق قرى عديدة ومقتل العديد من الأبرياء»[١٥].

من العلامات الفارقة في تاريخ العنف القريب في السودان مأساة عنبر جُودَة؛ فمع فجر الاستقلال، ولمَّا يمر على إعلانه أكثر من شهرين، وتحديدًا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر الأول ١٩٥٦، وقعت المأساة الدامية التي يُطلَق عليها «مأساة عنبر جُودَة». وهذا العنبر، التابع في الأصل لحامية كوستي، أُعد لتخزين السلاح والذخيرة في مساحته الكلية البالغة ١١٠ م٢، لكن حُشِر فيه مزارعون زاد عددهم على الـ٢٠٠ مزارع، تحت وابل من الضرب والشتم والتنكيل. ثم أُمروا بالجلوس القرفصاء، كلُّ عشرة في صفٍّ واحد، وأُغلق عليهم العنبر بإحكام. ولمَّا ضاق عليهم الخناق، وسالت أجسادهم عرقًا بلَّل أرضية العنبر واشتد بهم العطش، استغاثوا بالحراس: «ها ناس نحن سودانية وإنتو سودانية، أدُّونا مُويه، وأفتحوا لينا الهَوَا». وكانت تأتيهم الإجابة من الحرس: «شِيلُوا شَيْلَتْكم ومُوتوا موتكم»[١٦]. وظلَّ المزارعون يُكابدون هذه الحال وما من مغيث. وفي صباح اليوم التالي، أمرت السلطات الحاكمة في الخرطوم بفتح العنبر. وعند فتح مغاليقه فإذا بسيلٍ من الجثث تتساقط، وكان عددها ١٩٨ جثة، ثم كان هناك تسعة آخرون يعالجون سَكَرات الموت، ثم ما لبثوا أن لقوا حتفهم، ليصل عدد الضحايا إلى ٢٠٧ ضحايا[١٧].

(١٤) أسامة الخواض، **خطاب المشَّاء: نصوص النسيان** (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩)، ص ١١٢.
(١٥) محمد أحمد محجوب، **الديمقراطية في الميزان**، ط ٢ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦)، ص ٢١٤.
(١٦) حسن العبّيْدَ مدني، **عنبر جودة: عشرين دستة من البشر** (الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، ٢٠٠٨)، ص ٣٢.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٨.

لم يكن ذلك العنف المتبادل بين الشمال والجنوب الذي شهده السودان منذ قبيل الاستقلال، كما سلفت الإشارة، يشكِّل ظاهرة كبرى عبر كل تلك السنوات المريرة، وإنما نلفي عنفًا تقشعر له الأبدان وقع في الشمال، وهو في جلِّ صوره عنف سلطوي ضد المواطنين، وتمَّ في سياقات مختلفة، منها المحاولات الانقلابية والعصيان المدني والإضراب وغيرها، على نحو ما رأينا في «مأساة عنبر جودة» أعلاه. ونشير في هذا الصدد إلى مجزرة شكَّلت أكثر اللحظات سوادًا في تاريخ السودان القريب، وهي مجزرة أبَا التي وقعت في ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٠، وراح ضحيتها أكثر من ٢٨,٠٠٠ ألف شخص. ويوصَف ذلك ـ مقتضبًا ـ كالآتي: «ظلَّت المقاتلات طوال يومين تنقضُّ على الجزيرة وتضربها بالصواريخ وتَغِيرُ على السكان. لقد كانت مجزرة وحشية، كانت أقسى تقتيل لا سابق له في تاريخنا وأوحشَه»[١٨]. وما حدث في جزيرة أبَا ـ على حدَّ تعبير أسامة الخوَّاض ـ مؤشِّر إلى أن الحرب بدأت تبزغ في الشمال، وأنها لم تعد في مكان مهمَّش بعيد. ولذلك كانت النبرة العالية في الإعلاء المُبالغ فيه من شأن العنف في «الشمال» إذا ما قورن بنظيره في المكان الآخر، «الجنوب البعيد»[١٩].

قبل أن تجف أيادي السلطة الحاكمة (حكومة جعفر محمد نميري) من دماء شهداء جزيرة أبَا، تلطخت مجدَّدًا بدماء شهداء أحداث تموز/يوليو ١٩٧١. وهي محاولة لتغيير نظام نميري حاولها بعض العسكريين، منهم هاشم العَطَا وبَابِكر النور وفاروق حَمْدَ الله وجوزيف قَرنْق الذين أُعدموا في محاكمة عسكرية صورية استثنائية عرِفت بـ«محاكمة الشجرة». وقد زُين لحكومة نميري أن وراء هذه المحاولة الانقلابية الحزب الشيوعي السوداني، فأعملت يد العنف ضد عدد كبير من أعضاء الحزب، اعتقالات وتعذيبًا وتنكيلًا، وتصفيات جسدية طاولت زعيم الحزب عبد الخالق محجوب، والشفيع أحمد الشيخ العمالي والنقابي ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال السودان وقتئذ.

لم تكن هذه الأحداث الدموية العنيفة جسدية فقط، بل كانت مشفوعة بعنف لُغوي فظ أيضًا. وتفاديًا للإطالة، نشير إلى نموذجين على سبيل التمثيل لا الحصر، **أولهما** العنف اللغوي الذي صحب «مأساة عنبر جودة»؛ فقد انبرى الضابط المسؤول عن تنفيذ العملية مخاطبًا سكرتير اتحاد مزارعي النيل الأبيض بالقول: «أنا ما عارف أي اتفاق، إنتُو رَوَاعيةْ غَنَم وبَسْ، عملوا ليكم مشروع وُكمَان عَاوزِين مطالب؟! وُعَاوزِين مدرسة وشفخانة كَمَان، إنتُو الواحد لو جَاهُو جواب يمشي بيهو القَيقَر قاطع مسافة خمسين ميل عشان يقرُوهُ ليهُو، يلَّا أمشي قدَّامي قبل ما أملاك نار»[٢٠]. **وثانيهما** العنف اللغوي الذي أطلقه نميري ضد من قاموا بالمحاولة الانقلابية، وعلى رأسهم زعيم الحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب؛ فقد تمخَّض غِلُّه عليهم عن سيل من السب والشتم والإهانة، في خطاب بُث عبر أجهزة الإعلام الرسمية، فصُمَّت آذان الشعب السوداني، ومن ذلك مثلًا عبارته البلغاء: «إن بلادي الحبيبة العزيزة صارت هدفًا لحزب دخيل شيوعي بقيادة من يسمِّي نفسه عبد الخالق وهو لا يعرف

(١٨) محجوب، ص ٢٤١.
(١٩) الخواض، ص ١١٣.
(٢٠) مدني، ص ٣٩.

الخالق، ومن معه من الضباط المَرَافيت الذين كانوا أداة طيعة في يده»[٢١]، وفيها لعب نميري على دلالة الاسم، متكئًا على الحس الدِّيني لدى المجتمع السوداني، بهدف الطَّعن في عقيدة عبد الخالق الدِّينية، وكسب تأييد الرأي العام، فجرده من الإيمان بالله. كما نلحظ التقليل من الشأن في عبارة «من يسمِّي نفسه»، والتي ستصير لازمة في الخطاب السياسي في عهد الإنقاذ، ولكن بصيغة البناء للمجهول، بهدف التعمية والازراء فنتسمّع كثيرًا عبارة «بما يسمَّى بكذا» في هذا الخطاب، وكأنما عبد الخالق هو الذي سمَّى نفسه، ولم يسمِّه والداه. وفي هذا إيحاء للرأي العام أن هذا الرجل ومَن معه من الشيوعيين ليسوا سوى كفرة فجرة، على النحو الذي ظلَّت الجماعات الإسلامية السياسية تصمهم به حتى الآن، كما فيه توطئة لمشروعية إعدامهم.

الملاحَظ أن العنف المشار إليه في الأمثلة الثلاثة أعلاه، تباينت أسبابه وتعدَّدت وجوهه، فهو إمّا عنف عسكري، نتيجة مواجهات دارت بين حكومة المركز في الخرطوم وقوى عسكرية في الجنوب، مثلما حدث بين حركة الأَنَانْيا والحكومة في أحداث تُورِيت، وإمّا عنف سلطوي موجَّه ضد حزب معارض، مثلما حدث في جزيرة أبَا بين سلطة نميري وأنصار حزب الأمَّة بقيادة الإمام الهادي عبد الرحمن المهدي، الذي اغتيل في أثنائها، ومثلما حدث في انقلاب تموز/يوليو ١٩٧١. أو هو عنف لقمع مواطنين عزَّل نظموا أنفسهم في تجمعات مدنية مطالِبين بحقوقهم المشروعة، مثل مزارعي مشروع جُودَة الزراعي في النيل الأبيض. لكنْ هناك أشكال أخرى للعنف حدثت في حقب مختلفة، منها ما هو عنف بنيوي مجتمعي مركَّب، نلقي الضوء ـ باقتضاب ـ على نماذج منها في الفقرات التالية.

في ستينيات القرن الماضي، وتحديدًا في سنة ١٩٦٨، هجم الإخوان المسلمون بالكراسي والأسياخ على حفل في قاعة الامتحانات بجامعة الخرطوم، معترضين على رقصة تراثية شعبية من غرب السودان تُعرف بـ«العَجَّكُو»، بدعوى أنها مفارقة للشريعة الإسلامية، ومثيرة للطاقة الغريزية، وهو ما أدى إلى مقتل طالب من الجبهة الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين أصبح العنف وبأشكاله المختلفة، بدءًا من العنف اللفظي والمهاترات وانتهاءً باستخدام أسلوب القتل، إحدى الوسائل المتبعة لحسم الخلاف في الرأي داخل الجامعات السودانية. والطريف أن مَن اعترضوا على هذه الرقصة بلغة العنف لم يدُر في خلَدهم أنهم سيرقصون على أنغامها بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود؛ ففي سنة ٢٠٠٥، شاهد السودانيون الأشخاص الذين حطموا وثاروا احتجاجًا على الرقصة في مسرح الجامعة يهلِّلون ويبشرون، فرحين منتشين بالرقصة ذاتها في مسارح الخرطوم عاصمة الثقافة العربية؛ لقد أدركوا طول سنين أن رقصة «العَجَّكُو» مجرد تراث سوداني[٢٢]، وما كانوا يظنون ـ على حد تعبير القَراي ـ أنهم سيصبحون في مقبل الأيام أسياد الرقص من أكابر قادتهم إلى أصاغر طلابهم. هذا بالإضافة إلى خَطَل الفهم، والهوس الدِّيني الذي جعلهم يتركون الدعوة، «بالتي هي أحسن» وراء ظهورهم، ويحملون

(٢١) يمكن الاطلاع على الخطاب كاملًا عبر يوتيوب على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=YE73f1IjNzE>.

(٢٢) مريم عبد الرحمن تكس، «ثمن الحكمة المتأخرة،» **الصحافة** (الخرطوم)، ٢٠٠٦/٤/١٥.

العصي والسواطير والسكاكين والمسدسات في دُور العلم بدلًا من حمل الأقلام وتهيئة المنابر[٢٣]. وتُتخذ هذه الحادثة علامة تاريخية لبداية العنف الطلابي في الجامعات السودانية، والذي استفحل في تاريخ السودان المعاصر بصورة يندى لها الجبين، راح ضحيته ـ ولا يزال ـ عشرات الطلاب. واللافت للنظر في ظاهرة العنف والقتل هذه أن أصابع الاتهام تتجه دائمًا ـ في ما بعد ـ نحو اتجاهين محدَّدين «الإسلاميين» و«الشيوعيين».

لم يكن التعبير عن ضيق الصدر بالآخر باستخدام العنف وقتئذٍ مقصورًا على طلاب الجامعات، بل امتد إلى الصحافيين أو من عُرفوا بـ«أصحاب السلطة الرابعة»؛ إذ قام رجال أمن نظام مايو في سنة ١٩٧٠ باختطاف الناشر والصحافي محمد مكي، أو «مكي الناس» كما اشتهر، ناشر صحيفة **الناس**، من أمام فندق الحمراء الجديد في بيروت، ووضعوه في صندوق، وأرسلوه بالطائرة إلى الخرطوم، حيث أُودع زنزانة انفرادية في سجن كُوبَر، حيث شاهده فيها بعض المعتقَلين. ولكن سرعان ما امتدت إليه يد الغدر وقُتل بدم بارد داخل زنزانته؛ فكانت تلك أول جريمة قتل صحافي في السودان بأيد سودانية. ونلفي شبيهًا لها في حادثتي اغتيال صحافي ثان، والاعتداء بالضرب المبرح على ثالث، ووقعتا كلتاهما في المشهد السياسي الراهن[٢٤].

لعل أفظع مشاهد العنف البنيوي التي ارتكبت ضد المواطن السوداني، تلكم التي نُفِّذت في ساحات ما عُرف عهدئذ بـ«محاكم العدالة الناجزة»، تحت ستار تطبيق الشريعة الإسلامية، أو «قوانين سبتمبر»، كما اُصطلح عليها في أدبيات السياسة السودانية، لأنها وضِعت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. وقد سال في عَرصَات تلك المحاكم كثير من الدماء بدعوى إقامة الحدود، وارتفع العنف إلى حد القتل شنقًا. وكي لا نطيل في تفصيلاتها كثيرًا، نشير إلى أسطع حادثتين تمَّتا في هذا السياق، وهما مقتل مرشد الإخوان الجمهوريين محمود محمد طه (١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥)، الذي اتُّهم بالردَّة عن الإسلام، ومقتل المواطن الواثِق صباح الخير (١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٤)، الذي وُجِّهت إليه تُهم جنائية عدة.

ما تجدر الإشارة إليه هو أن هناك عنفًا لفظيًا ومعنويًا فظًا مُورِس ضد طه وبعض الجمهوريين الذين استُتيبوا، بَلْهَ حتى بعد مرور سنوات على هذه الحادثة، صرح نميري في لقاء تلفزيوني بأنه غير نادم على مقتل طه، وأردف لو أن محمودًا بُعث لأعدمه مجددًا[٢٥].

نخلُص ممّا سبق إلى أن ظاهرة العنف بأشكاله المختلفة ترتفع وتائرها وتكون أكثر بشاعة في ظل الأنظمة الشمولية، على نحو ما رأينا إبان عهد النظام المَايوي. كما أنها تتفاقم بدرجة عالية عندما تستعين هذه الأنظمة بأيديولوجيا الإسلام السياسي، ويقرُن كثير من الباحثين في العلوم السياسية

(٢٣) عمر القراي، «تصفية أبناء دارفور،» **حريات**، ٢٠١٥/٥/٥.

(٢٤) الإشارة هنا إلى مقتل الصحافي محمد طه محمد أحمد، مالك صحيفة **الوفاق** السودانية ورئيس تحريرها، ليل الأربعاء ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بالخرطوم، والاعتداء بالضرب المبرِّح على الصحافي عثمان ميرغني، رئيس تحرير صحيفة **التيار**، في مكتبه نهار ١٩ تموز/يوليو ٢٠١٤.

(٢٥) يمكن الاستماع إلى هذا التصريح في مقطع الفيديو عبر يوتيوب على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=e8frpcDvgqw>.

والاجتماعية حدة الظاهرة بالجماعات الإسلامية. ولا مندوحة في متلازمة الحكم العسكري والعنف، فالنواة الأولى لأي حكم عسكري هي العنف، لأنه يعتلي سدة الحكم عبر انقلاب على نظام ديمقراطي.

تجليات عنف اللغة وغاياته في الراهن السوداني

تتناول الورقة في هذه الجزئية تجليات عنف اللغة في فضاء الخطاب السياسي الشفوي، بصورة خاصة، في الراهن السوداني. وتجدر الإشارة إلى أن جلَّ النصوص المعالَجة هنا منتخَبة من خطاب الحكومة المرسل إلى الآخر، وقليل منها منتخَب من خطاب هذا الآخر. ويعود عدم التكافؤ في عدد الأمثلة من الحقلين، إلى وفرة الخطاب السلطوي وندرة خطاب الآخر، ويكمن السبب في طبيعة الحكومة نفسها، فهي حكومة عسكرية شمولية يعلو صوتها أي صوت آخر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ومن خلال قراءتنا الأولية للمادة التي جُمعتْ، لاحظنا أن العنف اللغوي في خطاب الآخر أخفَّ منه في الخطاب السلطوي.

بقي أن نشير إلى أن الآخر المعني ههنا، والذي هو آخر بالنسبة إلى النظام الحاكم، لا يقتصر على الأحزاب المعارضة للسلطة، والحركات المسلَّحة التي تتحاور مع النظام بلغة السلاح، بل تتسع دائرة مفهومه ليُدخَل في نطاقها بعض المجموعات العِرقية والجَهوية تارة، والشَّعب السوداني كلَّه تارة أخرى، كما سيتضح من خلال النماذج أدناه، والتي نعرضها وفاقًا للتقسيم الآتي: العنف اللغوي ضد الآخر أو «وضعه على سِنانِ الكلمات»، وعنف الفاعل السياسي ضد اللغة أو «اللَّحنُ اللغوي في الخطاب».

الوضع على سِنَانِ الكلمات

هناك جملة من الغايات والأهداف التي يتوخّاها الخطاب السياسي السلطوي عندما يكتنف فضاءه عنف لغوي موجَّه ضد الآخر، وهي تتمثل في الإقصاء والتهميش، والنفي والتنكُّر، والتشويه والتقليل من الشأن والإزراء، والكسب بتأليب الرأي العام ضد الآخر، والتهديد والوعيد بالويل والثبور وما إلى ذلك، وهو ما يؤكد أن العنف اللغوي، بجانب ما يترك من أثر سيئ في نفس مَن يوجَّه إليه، هو أيضًا درجة متقدمة للعنف المادي، أو مِهاد له، من أبسط صوره بين شخصين اثنين فقط، إلى أكثرها تعقيدًا حين يكون بين السلطة والشَّعب. ومع الوضع في الاعتبار أن هذه الغايات تتراسل وتتداخل بعضها مع بعض، فقد نلمح في الخطاب الواحد، أو في العبارة الواحدة، أكثر من غاية. وفي ما يلي نماذج من هذه الغايات معزَّزة بالشواهد:

ـ يهدف العنف اللغوي في الخطاب السلطوي السوداني إلى التقليل من شأن الآخر والإزراء به والطعن في أخلاقه؛ ومن ثمَّ الاستعلاء والرفع من شأن صاحب الخطاب. ففي خطاب جماهيري، على سبيل المثال، شُبِّه أحد قادة الحركة الشعبية ـ قطاع الشمال ـ بـ«الثور»، ووُصِف بـ«الغباء»، وممَّا قيل عنه نصًّا: «نصَّبناه حاكمًا، وأعطيناه ميزانية، لكنه طلع تور وما بفهم وأعمى بصيرة. الزُّول دَة جِتة

كبيرة وراسُو صغير ولم يعِ الدرس في جنوب كردفان، وأصبح شارد من شجرة لى شجرة ومن جحر لى جحر»[٢٦].

نلفي في المقابل عنفًا مضادًّا لهذه الصورة اللغوية العنيفة؛ ففي لقاء مع صحيفة **ذي غارديان** اللندنية، وصف قائد من قادة حركة جيش تحرير السودان أحدَ رموز الدولة وذا منصب سيادي بـ«الكارثة»، ووصمه بـ«العنصري»، وألصق به خَصْلة الكذب، وقال إن هذا الرجل «حقًا كارثة بالنسبة للسودان وكذلك إفريقيا. هو نموذج للشخص الذي لا يمكن أن تثق فيه أبدًا، وعنصري موغل في الكراهية»[٢٧].

ـ يهدف إلى تعمية الحقيقة والتعجيز وتثبيط همَّة الشعب، وإلى بث الرعب والخوف في روح المواطن. ويعلو صوت الخطاب المُثقَل بالعبارات التي تحقِّق مثل هذه الأهداف أيام التظاهرات الشعبية الاحتجاجية؛ ففي لقاء جماهيري بمدينة أبو حمد في ولاية نهر النيل بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ذهب أحد مساعدي رئيس الجمهورية إلى القول: «إن لحس الكوع أيسر على المعارضين من إسقاط الحكومة». وشن هجومًا عنيفًا على وثيقة كمبالا (ميثاق الفجر الجديد) التي وقّعها عدد من أحزاب المعارضة. وذهب إلى أن أحلامهم ستطول وأنهم سيظلّون في ظلامهم الدامس في انتظار فجرهم الكذوب[٢٨]. وقد اشتُهر هذا المساعد بأنه أكثر الفاعلين السياسيين دلقًا للعنف اللغوي في الخطاب السياسي؛ ففي تصريح أبلج، معلقًا على قرار رفع الحكومة دعمها عن السلع الأساسية، وهو ما أدى إلى أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قال: «حَنرفع الدَّعم عن السلع والمَاعَاجْبُو يشيل كفنو ويطلع الشارع»[٢٩]، فالتهديد بالقتل والتنكيل المرموز إليه بحمل الكفن على الظهر، والذي وقع فعلًا، بيّن في هذا المقتطف وليس بحاجة إلى تعليق. والجدير بالإشارة أن ذلك الشهر (أيلول/سبتمبر) شهد سلسلة من التظاهرات الشعبية سادت معظم مدن السودان، وأوشكت أن تطيح النظام، لكن الأخير واجهها بعنف مادي منقطع النظير، انتهى بإخمادها. وقد تفنن الشارع السوداني في أسماء أيام هذه التظاهرات، وكانت تنظم أسبوعيًا كلَّ يوم جمعة، فكانت «جمعة لَحسَ الكُوع» و«جمعة الكَتاحَة»، وواضح أثر أدبيات ثورة الربيع العربي على هذه الأسماء. كما أبدعت الذهنية الشعبية بذكاء عالٍ في الرد على العنف اللغوي السلطوي بهذه الأسماء، كأنما تقول للنظام «هذه بضاعتك رُدَّت إليك». وعقب أنْ كال رموز النظام السباب المُقذِع للذين نظموا هذه التظاهرات، ووصفوهم بـ«الخَونة والمَارقين والعملاء والمُرجفين والخفافيش، وأعداء الدِّين وأعداء الوطن، وشُوية شُذَّاذ آفاق»، عقب ذلك كل، خرجت التظاهرات في الجمعة التالية تحت مسمّى «جمعة شُذَّاذ الآفاق»[٣٠].

---

(٢٦) **الصحافة**، ٢٠١٢/١/٤، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alsahafasd.net/details.php?articleid=39488>.

(٢٧) يمكن مطالعة الحوار على الموقع الإلكتروني: <http://www.theguardian.com/world/2015/feb/25/sudan-election-propaganda-says-rebel-leader-minni-minawi>.

(28) <http://www.alintibaha.net/portal/home/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8>.

(29) <http://www.alintibaha.net/portal/home/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8>.

(٣٠) . للتحقق من هذه العبارات العنفية يمكن مراجعة الصحف اليومية السودانية التي صدرت في بحر شهر أيلول/سبتمبر، إبان هذه التظاهرات.

الجدير بالإشارة إليه، نظرًا إلى أنه ذو دلالة عميقة في باب الاستخفاف الشعبي بالعنف اللغوي السلطوي، هو أن أغاني البنات في السودان تخطَّفت هذه العبارات وأدخلتها قاموسها. ومعلوم أن الإبداع الشعبي بأجناسه كافة مرآة صدقٍ للتعبير عمّا يعتور المجتمع من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وخلافها. ومن أمثلة هذه الأغاني:

وُوبْ، الـبُـورَة مـا بْـتِـنْـطَـاقْ عَـرِيسْ إنْ شـاءْ الله شَـاذْ آفـاقْ
عَـرِيسْ إنْ شَـاءْ الله لَـوْ جَرْبوُع وُجَـــرِبْ مَـرة لَـحْـسَ الـكُـوعْ
عَـرِيـسْ إنْ شَـاءْ الـله رَبَّـاطِي وُمـــعَـــاهُ طَـلْـقَـة مَـطَّـاطـي
عَـرِيسْ إنْ شَـاءْ الله لَـوْ عَـدْمَانْ وُيُـومَـاتِـي يـسْـتَـنْـشَـقْ الـبُـمْـبَـانْ

ومثل هذه الأغاني تكون مجهولة المؤلف غالبًا، وتنتشر شفاهة أفقيًا من مكان إلى مكان ورأسيًا من زمان إلى زمان. وهي أشبه بـ«الترمومتر» الذي يقيس انفعالات الشارع، وهذا مصدر قوّتها لكونها تجأر بقوة من دون خَشية أو وجلٍ بما يفكر فيه الشّعب، ومن ثمَّ تصبح خطابًا موازيًا لخطاب السلطة يطرح مضامين وقضايا تهمُّ المجتمع.

ـ يهدف إلى التنفيس عن الغضب والغيظ الشديدين. وعلى سبيل المثال، وصف مسؤول رفيع المستوى الحركة الشعبية الحاكمة في دولة جنوب السودان بـ«الحشرة»، وذلك في كلمة ألقاها في الخرطوم على تجمُّع شبابي من المؤتمر الوطني الحاكم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عقب سيطرة جيش الحركة على حقل هِجْليج الذي يضخُّ النصيب الأكبر من النفط. وزاد في كلمته أن هدف حكومة الخرطوم القضاء على هذه «الحشرة» نهائيًا، على حد تعبيره. وتوعَّد بإطاحة الحركة الشعبية في دولتها بقوله: «هجليج ليست المعركة النهائية، النهائية ستكون في جوبا»[٣١].

ـ من أهداف العنف اللغوي تجريد الآخر من العقيدة والتدين، ومحاولة طمس بعض الثوابت والحقائق الراسخة نحو التعدُّدية العِرقية والدِّينية التي حظي بها السودان، ثم التشكيك في قدرة الآخَر على حكم البلاد. من ذلك مثلًا ما جاء على لسان أحد قادة الحزب الحاكم لدى مخاطبته احتفالًا أُقيم بمدينة القضارف في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بمناسبة عيد الحصاد. وقد تزامنت تلك المخاطبة مع هوجة إعلامية شرسة ضد الحكومة، ثارت بسبب نشر مقطع فيديو على «يوتيوب» يُظهر جَلد فتاة سودانية بسياط شرطة النظام، بدعوى إقامة حدود شرع الله. وكانت تلك واقعة ذائعة الصَّيت، واتُخذت مثلًا لحدّة عنف الدولة المادي ضد مواطنيها، ودار حولها ما دار من جدل، حتى أن بعض منظمات المجتمع المدني طالبت بالتحقيق القانوني في الحادثة. ونلحظ هنا تراسل الأهداف وتداخل الغايات واهْتبال السوانح، لتمرير أجندة أيديولوجية ليست بذات صلة بموضوع الاحتفال الرئيسي (الحصاد). والغاية من ذلك صرف الرأي العام عن التفكير في فشل الحكومة في مشروعات الإنتاج الزراعي في المنطقة، مع ملاحظة أن الموضوع المُقحم في غير مكانه يكون ذا خطر ومن شواغل

(31) ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

الرأي العام، أو ما يُعرف بـ«موضوع الساعة». جاء في ذلك الخطاب: «إن الذي يرى أن إقامة حدود الله تسيء إلى سمعة البلاد، عليه أن يراجع إيمانه، يتوضأ ويصلي ويتشهَّد، ويجب ألا تكون هناك مجاملة أو تهاون أو مداهنة ولا حرج في ذلك. سنطبِّق حدود الله بالجلد والقطع والقتل والصَّلب، التحقيق في شنو؟ كل الكلام المَدَغْمَس زَيْ السودان بلد متعدِّد الدِّيانات والأعراق واللُّغات تَاني ما فِي، ومصدر التشريع الوحيد سيكون الشريعة الإسلامية، واللغة العربية هي اللغة الرسمية وأن انفصال الجنوب لن يكون نهاية الدنيا»[٣٢].

ـ ويهدف العنف اللغوي إلى التهرب من المسؤولية الوطنية، حين تعجز الحكومة عن الاضطلاع بوظائفها الأساسية التقليدية، وهي الدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة؛ ففي محاولة لدرء جريمة التدمير الذي حاق بمشروع الجزيرة وباتباع سياسة «الحَيطَة القصيرة»، لم يتحرج الخطاب السلطوي في إلصاق التُّهم جُزافًا على مواطني ولاية الجزيرة. ففي مؤتمر صحافي مشهود، وفي سياق التبريرات الواهية، وصمَهم بـ «مسيسين وتربية بِتَاعَة شيوعيين سودانيين»[٣٣]. وفي المنحى ذاته يرشق قيادي في المؤتمر الوطني، في مقابلة له مع قناة **سكاي نيوز**، الشعب السوداني بعنف لغوي لتبرير قرار رفع الدعم عن المحروقات، وارتفاع أسعار السلع الضرورية. وفي رأيه أن «الشعب السوداني لن يتأثر بهذه الزيادات لأن معظمه يستخدم الدواب، ومعظمهم يأكلون الفِيتَرِيتَا»[٣٤]. الملاحَظ أن نعت قيادات المؤتمر الوطني الشعب السوداني بالعَوز والفَاقة والرثَاثَة فاشٍ في جلِّ خطاباتهم، وكثيرًا ما يرد هذا النعت في سياق التبرير للفشل أو لعقد مقارنة وهمية إسقاطيةٍ بين ماضٍ كالح وحاضر مزدهر. نلحظ ذلك بوضوح في هذا المقتطف: «لو كنا نتعامل بالعنتريات لما كان حالُ السودان اليوم، مقارنة مع ما كان حاله من قبل. هذه الحكومة عندما جاءت إلى السلطة الشَّعب السوداني كان مثل الشَّحَّاتين»[٣٥].

لا يسع الورقة تقصِّي جميع شواهد العنف اللغوي في المشهد السياسي الراهن في السودان، فهي لوفيرة جدًا. وما سقنا من أمثلة ينهض دليلًا ناصعًا على شكل هذا العنف ومضمونه، وعلى المستوى اللغوي الذي انحدر إليه الخطاب السياسي في السودان. وعِوضًا عن التقصِّي هذا، نشير إلى أن أبرز سمات الخطاب السياسي المُثقل بعبارات العنف اللغوي، التوسل باللغة العامية وبالمتبقِّي من اللغة. ولقد تفاقمت ظاهرة استخدام اللغة العامية والمَتْح من قاموسها، في هذا الخطاب السياسي بصورة ملحوظة إذا ما قُورِن بنظيره في فترات سابقة، وخصوصًا خطاب اللقاءات الجماهيرية. ولربما النية من استخدام هذه اللغة هي التقرب إلى الشعب زُلفى، وخطب ودَّه وتأييدَه.

أضحى تطعيم الخطاب السياسي في السودان ـ المتوسل بالعامية خاصةً ـ بالأمثال الشعبية وما يجري مجراها من المأثور الشعبي فاشيًا، نحو المثل: «المَحرشْ ما بْكَاتِل»، الذي استدعاه أحد الفاعلين

(٣٢) **الصحافة**، ٢٠١٠/١٢/٢٠.

(٣٣) للاطلاع على المؤتمر كاملًا بالصوت والصورة عبر يوتيوب على الموقع الإلكتروني: <http://m.youtube.com/watch?v=y14-Ed606H4>.

(٣٤) ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

(٣٥) في مؤتمر صحافي عُقد مع القيادي صاحب الخطاب في المملكة العربية السعودية في مدينة الرياض، بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

السياسيين في سياق خطاب جماهيري وصف فيه المعارضين بأنهم عملاء للغرب وأميركا؛ فهم ـ برأيه ـ مدفوعون (مُحرشِين) إلى معارضة النظام دفْعًا. ولاحظ الباحث أن المتحدِّث أورد المثل بصيغة الاستفهام، بادئًا بصدره كالآتي: «يا أخوَّانا أهلنا قالوا المَحرش مالُو؟»، ليأتي الردُّ من المخاطَبين متمِّمين بقية المثل: «ما بْكاتِل»، وعلى هذا يمكن القياس. وواضح ما في هذا السياق اللغوي الموشَّى بالحوار بين المرسِل (الفاعل السياسي) والمستقبِل (الشعب) من إيحاء بالتوافق والانسجام، المنعدمَين أصلًا، بين الطرفين، وفيه إضمار لأهداف خفية، على رأسها خطب الودِّ ـ كما أومأنا ـ وتأليب الرأي العام ضد الآخر (المعارضة).

من سمات هذا الخطاب أنه يمتح أيضًا من قاموس المؤسسة العسكرية، ومعروف ما في هذا القاموس ـ بحسب طبيعة هذه المؤسسة التي تتطلَّب ذلك ـ من عنف وقسوة وشدة. ولا غضاضة إن متحَ منه فاعل سياسي ذو خلفية عسكرية أصلًا، بحجة أن هذا قاموس مجال عمله، والمفردات التي تشرّبها، سواء إبان سِنِي التدريب في ثكن الجيش أو في ميادين القتال، بيد أن الأمر ربما يُستهجَن إن شابت هذه المفردات العسكرية خطابَ فاعل سياسي مدني؛ ففي أيام اشتداد أوار الصراع المسلَّح بين النظام وأي من قوات الحركات المناوئة له، يطلُّ علينا خطاب السلطة المفعم بعبارات التهديد والوعيد والأمر بالتقتيل والإبادة واتباع سيادة الأرض المحروقة. من ذلك، مثلًا، ظهور أحد أعضاء المؤتمر الوطني السياديين على الفضائية السودانية وهو يتلاعب بعصاه، منتشيًا مخاطبًا جمعًا من الجنود، يبدأُهم بالسؤال، كعادة مثل هذه الخطابات: «جاهزينْ؟». فيردُّون عليه إيجابًا، فيردف آمرًا ناهيًا: «يلَّا أمسحْ، أكنُسْ، قُشْ، ما تْجيبُو لَيْ حَيْ، أنا ما عندي لَيهُ محل، وما تعملوا لينا عبء إداري».

ومن سمات هذه الخطاب أيضًا أنه يكون ـ في الغالب ـ مشفوعًا بلغة رمزية غير اللغة المنطوقة أو الشفوية، وهذا ممّا لا نلفيه في لغة الخطاب المتوسل باللغة العربية العالية. ونقصد هنا لغة الإشارات (signs) والإيماءات (gestures) التي ترسل رسائل ذات مردود نفسي قوي لدى المتلقِّي. ولعل أنصع مثال على ذلك استخدام «العصا» في أثناء الخطاب، والتلويح بها يمنة ويسرة. ولأن المتكلم يكون على منصة دائمًا، فهو الأعلى قامةً والمخاطبون دونَه، ولكأنما على رؤوسهم العصا. ولا يحتاج منا هذا المشهد إلى تبيان، مثلما أن رمزية العصا جلية، فهي شائعة في جلِّ الثقافات الإنسانية. غير أن ما ينبغي تَبيانه، أن هذه اللغة الرمزية تكون أكثر حضورًا وجلاءً عندما يكون الخطاب موجَّهًا إلى الآخر، من الحركات المسلَّحة في دارفور أو في جنوب النيل الأزرق أو جنوب كُردُفان؛ وهنا تحل الإشارة محل «الكلام».

لحن الخطاب

بالعودة إلى ما ورد في تعريف عنف اللغة في فقرات سابقات، وكما سبق القول، إن العنف الواقع من الإنسان على اللغة، في شكل خطايا لغوية، سواء كانت لغته الأمّ أو لغة ثانية، اصطُلح عليه بـ«الإثم اللغوي» أو «السِّفاح اللغوي». ونحت هذين الاصطلاحين لوسركل كما أثبتنا سلفًا، غير أن للعرب اصطلاحًا آخر لهذا الفعل ضد اللغة، وهو «اللَّحن» أو «لَحن القَول». وإن الحديث لَيطول

في شرح هذه القضية اللغوية لدى اللسانيين العرب، وما يكتنفها من خلافات لغوية ونُكت نحوية، تعجُّ بها أمهات كتب التراث العربي، لا يتسع المجال للإسهاب فيها ههنا، ويمكن مراجعتها في مظانها. لكن، ممّا يهمّنا هنا هو اللَّحن اللغوي أو الإثم اللغوي في الخطاب السياسي في الراهن السوداني.

من نافلة القول أن صنف الخطاب السياسي الذي تعالجه الورقة في هذه الجزئية هو الخطاب المتوسل باللغة العربية العالية، ذلك لأن اللَّحن اللغوي من طبائع هذه اللغة لا من طبائع اللغة العامية، ويكون في العالية لا في العامية؛ فهذه الأخيرة تُعدُّ من المطرود من حرم الأولى، وإنْ كان بينهما وشائج قربى يدركها علماء اللسانيات. وقد أعطى هذا الطرد العامية ميزة الانعتاق من قيود وقواعد النحو التي ترسُف اللغة العالية في أغلالها، ومن ثمَّ كانت لها حرية التعبير في الخطاب، من دون أن يخالج المتكلمَ إحساسٌ بأن هناك رقيبًا عليه (حراس اللغة)؛ فلا ريبَ في أنْ نلمح هذه الحرية في الخطاب السياسي السوداني المتوسل بالعامية، إلى درجة التماهي معها، والاستغراق فيها إلى المدى الذي يبلغ معه انفعال الفاعل السياسي وعنفه أقصى درجاتهما، على نحو ما أبنّا سابقًا.

كان حتمًا على الورقة أن تكتفي هنا بتحليل خطاب واحد فقط، منتخَب من خطابات السلطة، نظرًا إلى قلّة الخطابات السياسية السودانية المتوسلة بالفصحى، مقارنة بنظائرها المتوسلة باللغة العامية، هذا سبب. وسبب آخر هو أن خطاب الآخر المتوسل باللغة العربية العالية غير مبذول، فصوت الآخر، في ظل أنظمة عسكرية شمولية، معمَّىً عليه ومصادَر لا بقوة اللسان والحِجاج، بل بقوة اليد، مع تأكيدنا أن خطاب الآخَر لن يكون أكثر رفقًا باللغة من خطاب السلطة، بل ربما يفوقه عنفًا، خاصة إذا علمنا أن الفاعلين السياسيين في محيط الآخر بالنسبة إلى السلطة، هم في جلّهم من غير الناطقين بالعربية، أو أن اللغة العربية ليست لغتهم الأمّ. ومع ذلك، فهذا ليس مبررًا لآثامهم اللغوية؛ إذ إن نفرًا غير قليل من قادتهم من خريجي الجامعات السودانية في الشمال ومن حملة الدرجات العلمية العليا. وسبب ثالث هو أن الاستطراد في تتبُّع الخطايا اللغوية ـ وهي كثيرة للغاية ـ ورصدها ونقدها، ومن ثمَّ تصويبها وتقويمها بإيراد الشواهد النحوية والصرفية وما إليك، كل ذلك ليس بذي أهمية كبيرة بالنسبة إلى المحور الأساسي الذي يشغل بال الورقة، ألا وهو العنف السياسي ـ المجتمعي في الراهن السوداني. ومع اعتبار أن العنف ضد اللغة، وإنْ لم يوجَّه إلى الآخر بشكل مباشر، إلا أنه يسيء إلى اللغة، وتترك هذه الإساءة أثرًا سيئًا لدى متحدِّثي هذه اللغة، وخصوصًا حراسها وعلمائها أصحاب الأقدام الراسخة في العلم بها.

نحلِّلُ واحدًا من خطابات أحد الفاعلين السياسيين في الراهن السوداني، وهو من قادة حزب المؤتمر الحاكم. والخطاب المعني هنا من أشهر خطابات السلطة في السنوات الأخيرة. وقد استُهدفت به الأمّة السودانية جمعاء، ودُعي إليه رموز جميع الأحزاب السياسية الموجودون في السودان، إلى جانب الإعلاميين وأعلام الحزب الحاكم. ولعل أبرز ما في لغة هذا الخطاب أنه حُرر بلغة فلسفية عالية، شابها غموض كثيف والتفاف حول المعاني. وبسببٍ من هذا، دار حوله جدل واسع، حتى أن

بعض أعضاء الحزب استضيف في الإذاعات المسموعة والمرئية معقِّبًا على الخطاب وشارحًا مراميه ومقاصده، بَلْهَ أن بعض الصُّحف أفردت مقالات لشرحه، مشيرة إلى الغموض الذي لازمه(٣٦).

قبل تَعدَاد الخطايا اللغوية التي اغترفها الخطاب المقصود ههنا، ومناقشة بعضها على سبيل التمثيل لا الحصر، تجدر الإشارة إلى أن الخطاب اتسم، إلى جانب هذه الخطايا، بتكرار بعض المفردات، على رأسها مفردتا «الوثبة والوثوب» اللتان وردتا في فضاء الخطاب أكثر من عشرين مرة، فاشتُهر الخطاب بـ«خطاب الوثبَة». ويمكن تصنيف هذه الخطايا في صنفين: خطايا نحوية وأخرى صرفية. نورد أمثلة على النحوية التي تتصل ببناء الجملة وإعطاء الكلمات حقَّها في النطق الصواب، وفاقًا لمواقعها من الإعراب في ضوء قواعد النحو العربي. ونحو هذه الخطايا لا يمكن إدراكها إلا بسماع تلاوة الفاعل السياسي الخطابَ(٣٧). ومن الأمثلة: «لأن الزمن الذي يمر هو وقتَنا»، وقعت الخطيئة في مفردة «وقتَنا» لأنها نُطِقّت بنصب التاء وحقُّها الرفع لأنها في موقع الفاعل. والمثال الثاني جاءت في الخطاب عبارة: «يجب ألا يتحول إلى إساءةٍ ظن مُقعِدة»، ونلمح الخطيئة في مفردة «إساءةٍ» التي وقع على آخرها الجر بالتنوين، والصواب ألا تنوَّن وإنما تكون مجرورة بكسرة واحدة. ولربما حسب المتكلِّم أن الجملة منتهية عند هذه المفردة، ولو كان التركيب كذلك لصحَّ النطق، بيد أنه فوجئ بإضافة المفردة إلى كلمة لاحقة وهي «ظن»، فوقع اللَّحن من دون أن يعيره المتكلِّم اهتمامًا. وفي هذا دليل دامغ على تعقيد لغة الخطاب، وعلى أن معظم الخطابات السياسية، لا في السودان فحسب بَلْهَ في الأقطار العربية كلها، يعمل عليها أكثر من يراع، لا يراع الفاعل السياسي مُلقي الخطاب وحدَه.

على شاكلة ما أوردنا أعلاه، يمكن تقفِّي جميع الخطايا اللغوية في هذا الخطاب، غير أن هذا ـ كما أشرت أعلاه ـ قد لا يكون في صميم ما نحن فيه من عنف موجَّه ضد الإنسان بشكل مباشر. لذا، نكتفي بما سقنا من أمثلة، ولكن ما تحسُن الإشارة إليه هو أن الخطاب استبطن عنفًا لغويًا موجَّهًا إلى الآخر، وقد بدا خفيفًا غير مُتنبَّه له، لأنه أتى في قالب اللغة العالية. والآخر المعنَّف هنا هو الأحزاب المعارضة عامّة واليسارية منها بصفة خاصة، نستشفُّ ذلك من المقتطف: «وخطابنا إلى عضويتنا قبل ذلك وبعد ذلك وأثناءه أيضًا، دعوة لهم أن يحققوا بالعمل والاستجابة، دعوى الحزب الناهض في الوطن الناهض، لا الحزب المُدَّعِي النهوض بالوطن (...) إقبالًا على ترتيب أمور السودان بفكر صادق، غير منتحل أو مستوهب من الأباعد أو موروث عن كلالةٍ، أو مستلهم من غير عين الولاء للوطن، أو مذعن لليأس المفضي إلى التعلق بضعيفات العرى»(٣٨).

إن ظاهرة اغتراف اللَّحن اللغوي في المجتمع السوداني إلى درجة مؤرقة، باتت فاشيةً لا في الخطاب السياسي فحسب، بل أيضًا في الإذاعات المرئية والمسموعة، وفي حقل التعليم المدرسي والجامعي،

(٣٦) من هذه الصحف مثلًا صحيفة **الانتباهة**، ويمكن مطالعة هذا الشرح على الموقع الإلكتروني:
<http://alintibaha.net/portal/%D9%81%%D8%B6%D9%%84-%D8%A7%D9%84%D9%87/45718>.

(٣٧) للتحقق من ذلك يمكن سماع تلاوة الخطاب ومشاهدته كاملًا عبر يوتيوب على الموقع الإلكتروني:
<https://www.youtube.com/watch?v=pFHNsDGyj70>.

(38) <https://www.youtube.com/watch?v=pFHNsDGyj70>.

وفي لغة التأليف والكتابة على حدٍّ السواء. وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن «مع اشتداد وتائر الهوس الدِّيني الإسلامي، التي لم ترَ في الدِّين الحَنيف غير سَوط عذاب، ومع ارتفاع غَلواء العنجهية العروبية، التي بلغت حدَّ القتل والإبادة لمَن لم يشمله الاستعراب، زادت طرديًا وتائر الإزراء باللغة العربية، إلى درجة تفضح التوسل الميكيافيلي للأيديولوجيا الإسلاموعروبية باللغة (وبعده وقبْلَهَ بالدِّين الكريم)... والآن أصبح أمر تدهور مستويات اللغة العربية (وفي الواقع مستويات العلم بصفة عامة)، في المدارس والجامعات أمرًا مبذولًا في مجالس الخاصة والعامة، ومبتذلًا ومستهزءًا به، في دوائر السلطة»[٣٩].

تجلّيات لغة العنف في الراهن السوداني

ذكرنا من ذي قبل أن العنف اللغوي يفضي لا محالة إلى عنف مادي؛ فعندما يعجز اللسان عن البيان تمتدُّ يد الإنسان. وفي ميدان السياسة عمومًا يمهَّد، بقصدٍ، للعنف المادي بعنف لغوي، فإنْ آتى العنف اللغوي أُكلَه وردع الآخر عن غيه فهو المبتغى، وإنْ كانت الأخرى، فإن الفاعلين السياسيين لا يجدون بُدًّا من الاحتكام إلى لغة العنف، في أبسط مستوياته ـ من حبس واعتقال وتعذيب في السجون والمعتقلات وبيوت الأشباح أو «البيوت الآمنة» كما تسمِّيها الأنظمة الشمولية ـ إلى أعلاها ـ من حرب وإبادة جماعية وتهجير قسري وتدمير شامل. ولئن كان العنف البسيط يطاول المجتمع أفرادًا، فإن العنف المركَّب والمعقَّد يطاول الاجتماع البشري كله، على نحو ما نسمع ونشاهد، في مسرح الحرب العبثي، عن حرق قرى بتمامها وكمالها، بإنسانها وحيوانها، وبقضِّها وقضيضها.

إن الحقيقة المؤسفة التي تهزُّ الوجدان وتتقطَّع لها نِياط القلوب هي أن اندلاق العنف بجميع أشكاله وصوره ودرجاته في الراهن السياسي في السودان، أصبح وصمة عار على جبين السياسة السودانية، وهو عنف فيبري منظَّم تتحمَّل وزره الحكومة والحركات المسلَّحة المعارضة على السوية. ولا يعوز المرء دليل على ذلك؛ فوحشية الحرب في دارفور وجنوب كُردُفان وجنوب النيل الأزرق أصدق شاهد على ما آلت إليه حال إنسان تلك المناطق، جراء هذه الحرب الضروس وما ينجم عنها من عنف مدمِّر. وتتجلَّى المصائر المؤلمة لإنسان أي من تلك المناطق، ذلكم الإنسان البسيط، القابض على جمرة الأرض، في: الحرق والذبح والتقتيل والتهجير القسري والنزوح والتشريد... إلخ، إلى آخر ما عرفت الحرب في العالم المعاصر من فنون العنف. وتطالعنا القنوات الفضائية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، الأجنبية بخاصة، بصور بشعة وأرقام مخيفة عن تجلِّيات هذا العنف صباح مساء. وللتحقُّق من هذه الأرقام عن جرائم الحرب في المناطق الثلاث المذكورة، يمكن مطالعة أي من المواقع الإلكترونية لهذه المنظمات والفضائيات؛ فهي مبذولة في تقاريرها وأخبارها[٤٠].

ما يهمُّ طرحه ومناقشته هنا هو تجلّيات هذا العنف العسكري على بُنى المجتمع السوداني وانعكاساته على قيم الإنسان وسلوكه؛ فلقد تمدَّدت عدوى هذا العنف العسكري وأصابت بقاع السودان كافة،

(٣٩) محمد جلال أحمد هاشم، **جزيرة صاي .. قصة الحضارة وقضايا التنمية والتهميش في بلاد النوبة** (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، ٢٠١٤)، ص ٧.

(٤٠) على سبيل التمثيل، يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني: .<http://www.hrw.org/ar/news/2011/06/06>

قرى ومدنًا، وتغلغلت في بُناه المجتمعية، فلم تعد الحرب في ساحات معاركها البعيدة، هنالك في الهامش، نائية بنفسها عمَّن هم ليسوا تحت أوارها، بل طاولت المركز نفسه. ويتجلَّى ذلك في مستويات عدة، منها: الفقر المدقع الذي يعيشه السودانيون، والعنف المؤسساتي الذي استشرى في الخدمة المدنية في السودان المتمثل في التحيز القبلي والجهوي والمحسوبية، وفي سلوك رجل الشارع الذي يتسم بالعنف اللغوي والمادي، علاوة على الاكتئاب الدائم والإحباط والعام، وفوق هذا وذاك العنف المادي المتمثل في الاغتيال والاختطاف والاغتصاب. فمَن يطالع إحدى الصحف السودانية اليومية، خصوصًا صحيفة **الدَّار** التي تهتم بنشر أخبار الجريمة والحوادث، يمكنه أن يدرك المدى الذي وصل إليه العنف في بنية المجتمع.

إن الجميع قد دخلوا الحرب أول مرة في تاريخ السودان المعاصر، وهذه حالة لخّصها الصَّادق المهدي، رئيس الوزراء في العهد الديمقراطي الأخير، حين تحدث عن ثقافة العنف التي يتصف بها النظام السياسي الحالي، والتي جعلت الأحزاب السياسية تلجأ إلى التجنيد والتسليح، وهذا ـ في رأيه ـ أدى إلى أن يكون السودان حقل ألغام. إذنْ دخل السياسيون السودانيون إلى الحرب، وأدوا مهمة تختلف عن مهمات رجال الدولة، وهذا يناقض المقولة الشهيرة: «يقال إن أي وقت من رجال الدولة يجب أنْ يكرس للاهتمام بعدم جدوى الحرب»[٤١]. وتفاديًا للخوض في الإحصاءات والأرقام عن جرائم الحرب والعنف في السودان، سواء العنف الفيبري أو المجتمعي أو النوعي، فإننا نشير هنا إلى مظهر واحد من مظاهر لغة العنف، أو العنف المادي في المشهد السياسي في السودان، وهو الأحداث التي صاحبت تظاهرات أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

بدأت التظاهرات تلك في ٢٠ أيلول/سبتمبر واستمرت أسبوعًا. انطلقت من مدينة ودمدني، حاضرة ولاية الجزيرة، ووصفها إعلام السلطة بأنها عبارة عن أحداث شغبٍ قام بها بعض المخربين وحفنة من «الشَّمَّاسَة» نتج منها إحراق محطة للوقود وبعض السيارات. لكن تلك التظاهرات لم تقف عند ودمدني، بل شملت معظم مدن السودان: الكاملين بولاية الجزيرة، وبورتسودان بولاية البحر الأحمر، ونيالا بولاية جنوب دارفور، وعطبرة بولاية نهر النيل، وكسلا بالولاية الشرقية، والقضارف حاضرة ولاية القضارف، والخرطوم بمدنها الثلاث وفي معظم أحيائها. واعتمدت استراتيجية المتظاهرين على الكر والفر والمسيرات القصيرة، ورفعت في بداية التظاهرات شعارات مناوئة للغلاء، ثم بعد أنْ سقط بعض الشهداء برصاص السلطة ارتفع سقف الشعارات للتنديد بالعنف والتقتيل، والمطالَبة بإسقاط الحكومة، مستعيرةً بعض شعارات الربيع العربي، نحو الشعار المصري الشهير: «الشعب يريد إسقاط النظام»[٤٢].

تمثّل عنف السلطة ضد المتظاهرين في القتل بالرصاص الحي والاعتقالات الواسعة والقمع العنيف للمتظاهرين، كل ذلك بواسطة الأجهزة الحكومية التي تصدَّت لهذه المهمات، وهي:

(٤١) الصادق المهدي، **ثقافة العنف**، كتاب منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.umma.org/umma/ar/file/sagafa%2520alanfe.doc>.

(٤٢) . صحيفة **حريات** (الإلكترونية): .<http://www.hurriyatsudan.com/%3Fp%3D163494>

قوات الأمن وقوات الدفاع الشعبي وشرطة مكافحة الشغب، مستخدمة الغاز المسيل للدموع مع إطلاق الرصاص الحي مباشرة على المتظاهرين العزَّل. كما ظهرت حالات اغتيال ومطاردة لمواطنين خارج نطاق التظاهرة، باستهداف مسلحين شبابًا في الأحياء برصاص القنص. كما تواصل في بعض الأحياء إطلاق النار حتى في غياب تظاهرات فيها، وذلك بغرض ترهيب المحتجِّين(٤٣).

نتجت من هذه التظاهرات أحداث عنف دامية راح ضحيتها أكثر من مئتي قتيل، كما سلفت الإشارة. كما أن العنف الشعبي المضاد تمثل في أعمال النهب والتدمير والحرق والتخريب التي طاولت محطات الوقود والسيارات وبعض المرافق الحكومية، كالبنوك ومكاتب خدمات الاتصالات، الأمر الذي يشي بأن العنف والعنف المضاد لا يطرحان سوى نتائج مؤسفة، وأن العنف اللغوي هو مهاد لعنف مادي فظيع، كما سبق أن أشرنا.

وممّا تجدر الإشارة إليه بشأن هذه الأحداث هو أن السلطة حاولت أن تحرف رغبات الشعب عن مسارها الحقيقي، فجاء في تصريح حكومي أن «قضية الأمن، وتعزيز السلام، وبسط هيبة الدولة، وسيادة القانون، تمثل قمّة أولويات الحكومة»، مشيرًا إلى أن ما اتُّخذ من إجراءات عسكرية وأمنية إزاء هذه التظاهرات يهدف إلى تأكيد قدرة الدولة على القيام بواجبها تجاه حماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم العامة والخاصة(٤٤).

خلاصة

نخلص ممّا سبق من توصيف وتحليل لظاهرة العنف، بشقيه الرمزي والمادي، في الراهن السياسي السوداني إلى بضع نتائج ورؤى؛ تتمثل في:

ـ تفشى عنف اللغة إبان الأنظمة العسكرية الشمولية بدرجات متفاوتة داخل هذه الأنظمة نفسها. بمعنى آخر، كان عنف اللغة في المشهد السياسي الماضي أقل منه في الراهن، وذلك لأن طلائع المتعلمين الذين جاءوا إلى حقل السياسة غداة الاستقلال جاءوها من جهة الأدب والشعر، لا من جهة الفكر السياسي والعلوم الاجتماعية. وكانت كلمة «مثقَّف» في تلك الحقب تكاد تتطابق مع كلمتي «شاعر» و«أديب»(٤٥).

ـ يبدو العنف اللغوي أكثر حدة حين يتوسل الخطاب السياسي باللغة العامية وبالمتبقِّي من اللغة، ويقابله عنف مضاد أكثر منه قسوة. وإن هذا العنف يتغلغل في كيان المجتمع، فينعكس على سلوك أفراده، ويضحي من لوازمه وممّا يخدش الذوق العام.

(٤٣) صحيفة **حريات** (الإلكترونية): .<http://www.hurriyatsudan.com/%3Fp%3D163494>
(٤٤) صحيفة **حريات** (الإلكترونية): .<http://www.hurriyatsudan.com/%3Fp%3D163494>
(٤٥) النور حمد، «٥٩ عامًا على استقلال السودان،» **العربي الجديد** (الالكتروني)، ٢٠١٤/١٢/٢٨، على الموقع الإلكتروني: .<http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/12/28/59>

ـ يلازم العنف الأنظمة العسكرية الشمولية التي تتكئ على أيديولوجيا دينية ـ ثقافية (الإسلاموعروبية مثلًا)، فتسعى إلى العنف لتأسيس دولتها المزعومة وذات التوجّه الحضاري الأحادي، في مجتمع أبرز ما فيه هو التعدُّد بأشكاله كافة، فلا غرابة أن تُرفع شعارات:

في سبيل الله قُمنا نبتغي رفع اللواءْ
لا لدنيا قد عملنا نحن للدين فداء
فلترق منا الدماء أو تُرق منهم دماء
أو تُرق كل الدماء

ولا عجب في أن يكتب أحد صحافييها وحراس بوابة إعلامها: «سيادة الأخ أمشي في الأسواق، وانظر خرابها الذي بلغته، وصحح ما جرى في المصارف والشركات والمحاكم، ثم أعمل سيف الإسلام الحقيقي وأبقر به البطون .. البطون»(٤٦).

ـ إن الأنظمة التي تستقوي بالعنف سلاحًا وحيدًا للبقاء على سدة الحكم فمصيرها إلى زوال، وحسبنا في الدول العربية التي شهدت ربيعًا عربيًا (مع تحفظاتنا على ما في هذا الربيع من مثالب) أنموذجًا. وعلى كل نظام «أمني ـ قراطي»، على حدِّ تعبير حيدر إبراهيم(٤٧)، أي نظام يحكم بقبضة الأجهزة الأمنية، أن يدرك أن إرادة الشعوب أمضى من أي درع أمني، كما صدح بذلك الشاعر التونسي أبو القاسم الشَّابي في بيتيه الشهيرين:

إذا الشَّعبُ يومًا أرادَ الحياةَ فلا بدَّ أنْ يستجيبَ القَدَرْ
ولا بُدَّ للَّيلِ أنْ ينْجلي ولا بدَّ للقيد أنْ ينكسرْ

ـ إن اتّباع سياسة العنف أمام رغبات الشّعوب في التغيير لردعهم وقمعهم، كما رأينا في المشهد السوداني الراهن، لا يؤدي إلا إلى عنف مضاد تكون نتائجه وخيمة على القُطر في بُناه الاقتصادية والمجتمعية والمؤسسية، ولنا في المثال السوري عبرة.

(٤٦) عبد الماجد عليش، **أولاد الترابي، الإنكار والتنكر**، ط ٢ (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ١٠.
(٤٧) حيدر إبراهيم علي في حوار مع صحيفة **حريات** الالكترونية: .<http://www.hurriyatsudan.com/%3Fp%3D175104>